

دور التغيرات السكانية في بعض مؤشرات التنمية البشرية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

The role of population changes in some indicators of human
development in the Iraqi economy for the period (2005-2020)

أ.م. د سامي حميد عباس الجميلي/المشرف

dr.Sami Hamid Abbas Al-Jumaili

dr.samihamed@uofallujah.edu.iq

مشتاق طالب ابراهيم حمادي /الباحث

Mushtaq Talib Ibrahim

ma.1978.shtak@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الفلوجة

الكلمات المفتاحية: النمو السكاني، التنمية البشرية

Keywords: Population growth, human development

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل أثر التغيرات الديموغرافية على بعض مؤشرات التنمية البشرية في الاقتصاد العراقي المتمثلة بـ(متوسط دخل الفرد، الانفاق على التعليم، الانفاق على الصحة) للمدة من (2005-2020)، وتركزت مشكلة البحث في معرفة إلى مدى يمكن أن تسهم التغيرات الديموغرافية في تحقيق التنمية البشرية في الاقتصاد العراقي. إذ أظهرت نتائج الجانب التحليلي إن حجم السكان في العراق يزداد زيادة طبيعية وبمعدل نمو متوازن، فقد شهد سكان العراق تطوراً وبشكل متسارع خلال مدة البحث، كما أظهرت النتائج أن هناك إخفاقات واضحة في خدمات التعليم والصحة في العراق وان معدلات النمو السكاني الحالية تشكل تهديداً امام قدرة وكفاءة تلك الخدمات فضلاً عن ذلك فأنها ستؤدي إلى تخفيض حصة الفرد من هذه الخدمات.

Abstract

The research aims to analyze the impact of demographic changes on some indicators of human development in the Iraqi economy represented by (average per capita income, spending on education, and spending on health) for the period (2005-2020), and the research problem focused on knowing the extent to which demographic changes can contribute in achieving human development in the Iraqi economy. As the results of the analytical side showed that the size of the population in Iraq increases naturally and at a balanced growth rate, the population of Iraq witnessed rapid development during the research period, and the results also showed that there are clear failures in education and health services in Iraq and that the current population growth rates pose a threat to the ability and the efficiency of these services. Moreover, it will lead to a reduction in the per capita share of these services.

المقدمة

يُعدُّ موضوع التغيرات الديموغرافية للسكان من المواضيع الهامة في الرسائل والبحوث العلمية، نتيجة ظهور مشكلة عالمية ملحة في أوائل القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر تُشير إلى زيادة غير منتظمة وغير مدروسة في عدد السكان، وقد رافقت هذه التغيرات الديموغرافية للسكان مجموعة من المسائل والتحديات تتعلق بالتنمية البشرية، وذلك لأن التنمية البشرية في الوقت الحاضر باتت من أولويات الخطط والسياسات من قبل اصحاب القرار في الكثير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية، لأن الموارد البشرية هم الثروة الرئيسية للأمم والركيزة الأولى في أية عملية تنموية في عالم يتسم بالتطور والتغير السريع على كافة الأصعدة.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من خلال معرفة اهم التغيرات الديموغرافية للسكان في ظل الظروف غير الطبيعية التي يمر بها البلد، ومدى تأثيرها على بعض مؤشرات التنمية البشرية (تعليم وصحة ودخل) في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث: يعاني العراق من تزايد مستمر في معدلات النمو السكاني وبما لا يتناسب مع تطور مؤشرات التنمية البشرية مما يخلق مشكلة حقيقية، إذ باتت التنمية البشرية تعاني من تدهور والاهمال في شتى مجالاتها رغم امتلاك العراق موارد مادية وبشرية وكفاءات علمية إلا إنها لم توظف بالشكل الرشيد والعقلاني والمدرّوس.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها أن هناك تأثير سلبي بين التغيرات السكانية وبعض مؤشرات التنمية البشرية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020).

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1- دراسة تطور التغيرات الديموغرافية للسكان في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020).

2- دراسة تطور بعض مؤشرات التنمية البشرية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020).

حدود ومكان البحث: إن الحدود المكانية للبحث تتمثل بالاقتصاد العراقي، أما بالنسبة للحدود الزمانية للبحث فقد شملت المدة (2005-2020) وفيها نتعرف على اثر المتغيرات الديموغرافية للسكان على بعض مؤشرات التنمية البشرية في الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث: بغية تحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته فقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي القائم على الأسلوب الوصفي التحليلي في الاطار النظري والمفاهيمي للتغيرات السكانية والتنمية البشرية.

الاستعراض المرجعي لبعض الجهود المعرفية السابقة

Reference review of some previous cognitive efforts

أولاً- دراسات محلية:

عنوان البحث (1)	الوضع الديموغرافي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية دراسة في بلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة (1960-2014)، رسالة مقدمة من قبل الباحثة زهور ابراهيم محمد الحاتمي/ لسنة (2017)، مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة.
مشكلة البحث	تتمثل مشكلة البحث في أن طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي من حيث اتجاهها ودرجتها لم يتم حسمها بعد ولا يزال موضوعاً للجدل فهناك من يرى ان العلاقة بينهما ايجابية وهناك من يرى ان العلاقة بينهما سلبية بينما يرى طرف ثالث لا علاقة بينهما.
فرضية البحث	تفترض البحث أن العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي هي علاقة عكسية.
هدف البحث	يهدف البحث في جانبها النظري الى استعراض النظريات السكانية في المدارس الاقتصادية المختلفة، والاتجاهات التي تفسر طبيعة العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي، وفي جانبها التطبيقي تهدف الى اختبار وتحليل تلك العلاقة.

ثانياً- دراسات عربية :

عنوان البحث (2)	تأثير النمو الديموغرافي على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1998-2008)، (2016)، رسالة تقدم بها الطالب خنفر فتحي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، الجزائر.
مشكلة البحث	يعاني الجزائر من نمو سكاني يشكل عبئا على بيئة العمل خاصة بالنسبة لفئة الشباب التي تعد الاكثر من حيث القوة العددية، فهناك مشكلة عدم التوازن بين متطلبات الانشطة الاقتصادية والباحثين عن العمل.
فرضية البحث	يؤثر النمو الديموغرافي على التغيرات الحاصلة في معد البطالة خلال الفترة الممتدة من (1998-2008).
هدف البحث	- تسليط الضوء على احد العناصر الرئيسية في الديموغرافية ألا وهي النمو السكاني. - معرفة مدى تأثير التغيرات التي تمس معدل النمو السكاني على تطور معدلات البطالة في الجزائر. - الوصول إلى نتائج واقتراحات فيما يخص موضوع البحث.

المبحث الأول / تحليل واقع التغيرات الديموغرافية للسكان في الاقتصاد العراقي (2005 - 2020).

مفهوم التغيرات الديموغرافية THE CONCEPT OF DEMOGRAPHIC CHANGES

يمكن أن تعرف التغيرات الديموغرافية: على إنها صيرورة مستمرة تمر بها جميع المجتمعات البشرية على الرغم من اختلاف مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن أن تطول المدة الزمنية لها أو تقصر تبعاً لدرجة تطور البنية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات. (الشديدي، 2014: 6).

عوامل النمو الديموغرافي DEMOGRAPHIC GROWTH FACTORS: أي مكان في العالم

يتعرض السكان فيه بصورة عامة إلى حركة تغيير مستمرة لهم، والتي ينتج عنها أما زيادة أو نقصان في عددهم وهذا يؤكد أن النمو الديموغرافي ليس مجرد ظاهرة محدودة البعد بل أن لها أبعاداً مترابطة سواء فيما يتعلق بالأفراد أو البيئة المحيطة (الراوي، 1999: 191).

1- الخصوبة السكانية The Population Fertility: إن الخصوبة الكلية لمجموعة من السكان هو عدد الاطفال الذين تنجبهم المرأة في حياتها، وتعد الخصوبة من ابرز القضايا السكانية التي اهتمت بها

الدول اهتماما بالغة منذ منتصف القرن العشرين حيث اصبحت هذه الظاهرة بنظر الحكومة ترتبط بشكل كبير بمشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(السعدي، 2014: 271).

2- الهجرة The immigration: الهجرة نشاط بشري يمارسه السكان على مر العصور، وتختلف من مكان لآخر ومن مدة زمنية لأخرى، وهي تُظهر رغبة الانسان لمغادرة منطقته لأسباب اقتصادية او اجتماعية او سياسية او بهدف الاستقرار والعيش الافضل (32: U.N, International Migration. 1997).

أولاً- تطور معدلات الخصوبة في العراق للمدة (2005-2020): تُعدّ الخصوبة من أهم المتغيرات الديموغرافية التي تؤثر بصورة مباشرة في حجم وتركيب السكان في الظروف الاعتيادية، ويعد معدل الخصوبة العام من المقاييس المستعملة في قياس الخصوبة السكانية، والذي يؤثر في حاضر ومستقبل الاوضاع السكانية في العراق، إذ انه يمثل أحد المقاييس الشائعة الاستعمال ويُعد أكثر دقة في التعبير عن مستوياتها بالمقارنة مع معدل المواليد الخام، لأنه يأخذ في الحسبان عدد النساء اللواتي في سن الانجاب، ويعني النسبة بين عدد المواليد الإحياء خلال عام ما إلى عدد النساء في سن الانجاب (15-49) سنة، في ذلك العام مضروباً في ألف (محمد، 2017: 27). والجدول (1) يبين تطور معدلات الخصوبة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020).

جدول (1) تطور معدل الخصوبة في العراق للمدة (2005-2020)

السنوات	معدل الخصوبة	السنوات	معدل الخصوبة
2005	4.3	2013	4.4
2006	4.0	2014	4.4
2007	4.3	2015	4.4
2008	4.4	2016	4.0
2009	4.4	2017	4.0
2010	4.4	2018	3.9
2011	4.4	2019	3.9
2012	4.5	2020	3.9

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة الصحة، التقارير الإحصائية السنوية للمدة (2005-2020).

يتضح من خلال الجدول (1) أن معدل الخصوبة في العراق كان (4.3) عام (2005) ومن ثم انخفض إلى (4.0) عام (2006)، وان الاعوام (2005، 2006، 2007) تعد معدلات الخصوبة منخفضه فيها، ويعود ذلك الانخفاض الى سوء الاوضاع الأمنية التي شهدتها العراق خلال تلك المدة، في حين أخذ معدل الخصوبة بالارتفاع بعد ذلك إذ اصبحت معدل الخصوبة (4.4) في الاعوام (2008-2009-2010-2011)، أما في عام (2012) فقد بلغ معدل الخصوبة (4.5)، وفي الاعوام (2013-2014-2015) فقد كان معدل الخصوبة (4.4)، نتيجة إلى التحسن النسبي في الاوضاع الامنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، أما في عامي (2016-2017) فقد انخفض معدل الخصوبة إلى (4.0) ثم اخذ بعد ذلك معدل الخصوبة بالانخفاض حتى بلغ في عام (2018-2019-2020) إلى (3.9)، والسبب في ذلك يرجع الى احداث العنف التي مرّ بها البلاد خلال هذه الاعوام، فضلاً عن ذلك جائحة

كورونا (كوفيد- 19) التي انتشرت في البلاد، والشكل (1) يوضح تطور معدلات الخصوبة في العراق للمدة (2005-2020).

والشكل البياني (1) يوضح معدلات الخصوبة في العراق للمدة (2005-2020)



المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

ثانياً- تطور معدل الهجرة في العراق للمدة (2005-2020): تشكل الهجرة في العديد من البلدان عاملاً مهماً يؤثر في هيكليات تشكيل القوة العاملة، وتفيد التقديرات أن (214) مليون شخصاً اي حوالي (3.1%) من سكان العالم يعيشون خارج بلدهم الاصلي، (تقرير العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد، 2013: 25). والجدول (2) يبين تطور الهجرة من العراق للمدة (2005-2020).

جدول (2) تطور الهجرة الى الخارج في العراق للمدة (2005-2020)

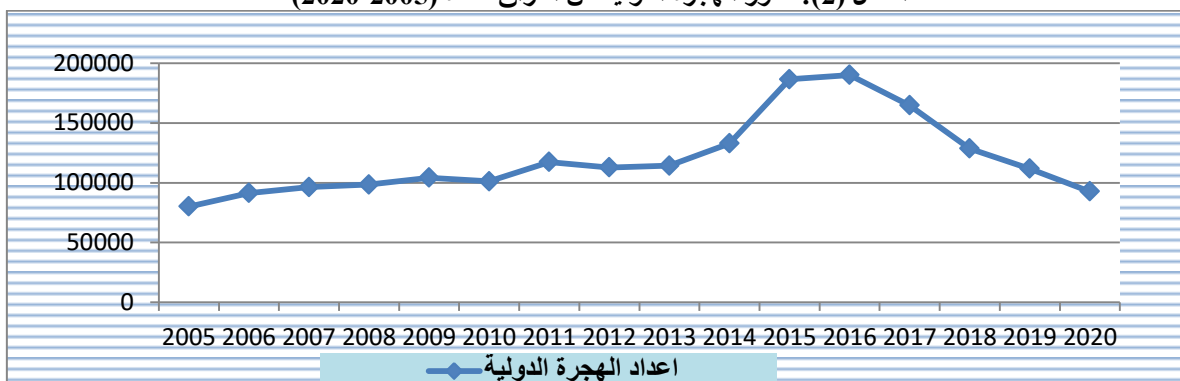
السنوات	عدد السكان (تسمة)	اعداد الهجرة الدولية
2005	27962968	80177
2006	28810441	91406
2007	29682080	96352
2008	30577798	98503
2009	31664466	104213
2010	32400205	101184
2011	33088782	117389
2012	33725178	112818
2013	34304693	114294
2014	34819301	132915
2015	35212600	186442
2016	36169123	190149
2017	37139519	164717
2018	38124182	128521
2019	39127889	111698
2020	40150174	92681

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة الهجرة والمهجرين، قسم الاحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

يتضح من خلال الجدول (2) مدى التغيرات الحاصلة في الهجرة من العراق، ففي عام (2005) كان اعداد الهجرة الى الخارج من العراق (80177)، ثم ارتفعت اعداد الهجرة الدولية الى (91406) في عام (2006)، وأخذ اعداد الهجرة بالارتفاع تدريجياً إذ وصل الى (104213) في عام (2009)، والسبب في

هذه الزيادة في اعداد الهجرة الى الخارج يعود الى تردي الوضع الامني والاقتصادي الذي شهدها العراق في تلك الاعوام، مما ادى الى خروج اعداد كبيرة الى خارج البلاد، وفي المدة (2010-2013) اخذت اعداد الهجرة بالتزايد ولكن زيادات قليلة بسبب التحسن النسبي للأوضاع الامنية والاقتصادية في هذه المدة، وسجلت الأعوام من (2014-2018) أعلى معدلات للهجرة في العراق لتصل ذروتها في عام (2016) حيث بلغت (190149) ويعود السبب في ذلك الى الظروف الامنية التي عاشها العراق خلال تلك المدة، أما عامي (2019-2020) فقد انخفض اعداد الهجرة فقد انخفضت في عام (2020) الى (92681) نتيجة التحسن النسبي في الاوضاع الامنية والاقتصادية ويمكن استعراض اعداد الهجرة من العراق الى الخارج من خلال الشكل البياني (2) وكالاتي:

الشكل (2): تطور الهجرة الدولية من العراق للمدة (2005-2020)



المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

المبحث الثاني/ تحليل واقع بعض مؤشرات التنمية البشرية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020).

1- مفهوم التنمية البشرية The concept of human development: تعد التنمية البشرية من المفاهيم التنموية التي شاع استخدامها مع مفاهيم التنمية الاقتصادية وهي جزءاً مهماً منها كونها تركز على توفير مستوى معيشه لائق للأفراد، وقد أولت الأمم المتحدة اهتماماً واضحاً فيه منذ عام (1990) عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية، لذا فإن التنمية البشرية وكما ورد في التقرير الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تُعرف بأنها: عملية توسيع الخيارات للناس والسماح للناس بأن يعيشوا الحياة الذي يختارونه، واصبح النظر الى تنمية الموارد البشرية يشكل أحد أهم اهتماماتهم لما له من دور كبير ومؤثر في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية، كونها تهتم ببناء القدرات البشرية للأفراد فضلاً عن تطوير مهاراتهم (عطية، 1999: 1).

2- مؤشر الانفاق على التعليم في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020): يعد الانفاق الحكومي على التعليم أحد الفرص الاستثمارية طويلة الاجل، سواء لجني منافع اجتماعية، وتحقيق عدالة التوزيع، وتكوين رأس المال البشري، إذ إن الانفاق على التعليم يساهم في تطوير عملية التنمية البشرية، لأن الشخص المتعلم له دور كبير في التنمية ويكون دوره اكبر من الشخص غير المتعلم، (القصير، 2017:

(107)، ويمكن ملاحظة تطور مؤشرات الانفاق على التعليم في الاقتصاد العراق للمدة (2005-2020) من خلال الجدول (3) الآتي:

جدول (3) نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الانفاق وإلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2020)

السنوات	إجمالي الإنفاق (مليون دينار)	الإنفاق على التعليم (مليون دينار)	نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	نسبة الإنفاق على التعليم إلى % GDP
2005	26375175	1472788.2	5.58	73533598.6	2.00
2006	38806679	2051914.3	5.29	95587954.8	2.15
2007	39031232	2728653.1	7.00	111455813.4	2.45
2008	59403374	4943189.8	8.32	157026061.6	3.15
2009	55589721	5267519.6	9.48	130643200.4	4.03
2010	70134201	6617860.1	9.44	162064565.5	4.08
2011	78757667	9300539.0	11.81	217327107.4	4.28
2012	105139575	8530552.7	8.11	254225490.7	3.36
2013	119127556	9597575.1	8.06	273587529.2	3.51
2014	115937762	9683126.8	8.35	266332655.1	3.64
2015	82813611	8988200.6	10.85	194680971.8	4.62
2016	73571003	9677943.0	13.15	196924141.7	4.92
2017	75490115	10128545.8	13.42	221665708.5	4.57
2018	80873200	11856906.3	14.66	254870184.6	4.65
2019	111723600	12430855.8	11.13	262917150.0	4.73
2020	84961342	7888929.2	9.29	198774325.4	3.97

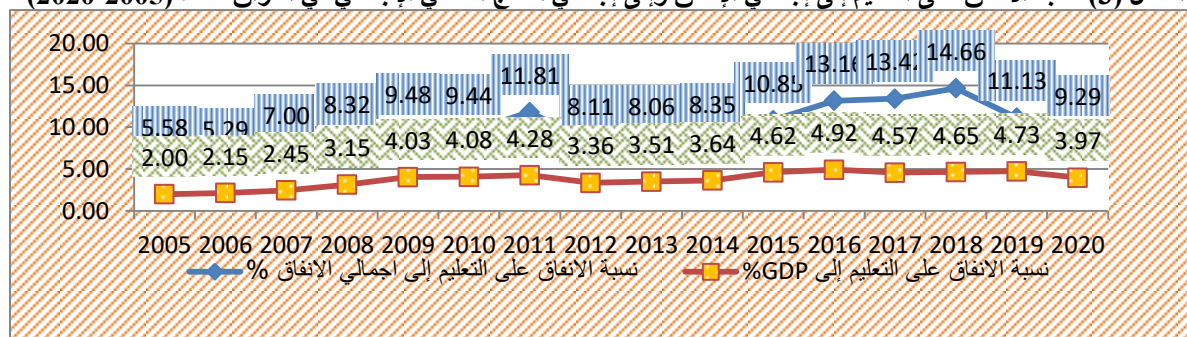
المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الخاص بالتعليم، للمدة (2005-2020).

- تم احتساب نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق من قبل الباحثين بموجب الصيغة الآتية = $\frac{\text{الإنفاق على التعليم}}{\text{إجمالي الإنفاق}} \times 100$.

- تم احتساب نسبة الإنفاق على التعليم إلى GDP من قبل الباحثين بموجب الصيغة الآتية = $\frac{\text{الإنفاق على التعليم}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$.

يتضح من الجدول (3) تطور مؤشرات الإنفاق على التعليم، أذ بلغ الإنفاق على التعليم (1472788.2) مليون ديناراً خلال العام (2005) وكانت نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام (5.58%) لنفس العام، ثم أخذ بعد ذلك الإنفاق على التعليم بالارتفاع إذ ارتفع في عام (2010) إلى (6617860.1) مليون ديناراً إذ بلغت نسبته إلى إجمالي الإنفاق العام (9.44%)، ويعود هذا الارتفاع نتيجة النمو السكاني واحتياجاتهم إلى مدارس وجامعات ومستلزمات التعليم لمواكبة الزيادة في اعداد الطلبة، في حين بلغت نسبته في عام (2005) إلى الناتج المحلي الإجمالي (2.00%)، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام (2010) كانت (4.08%)، ثم أخذ بعد ذلك الإنفاق على التعليم بالارتفاع من سنة إلى أخرى، ويعود سبب ذلك الارتفاع إلى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق، وقد شهدت المدة (2014-2019) تذبذباً في الإنفاق على التعليم، وسبب ذلك يعود إلى الظروف الامنية التي شهدتها بعض محافظات العراق في تلك المدة، أما الإنفاق على التعليم في عام (2020) فقد انخفض إلى (7888929.2) مليون ديناراً وقد شكلت نسبته إلى إجمالي الإنفاق العام (9.29%)، في حين بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (3.97%)، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى زيادة الإنفاق على قطاع الصحة من إجمالي الإنفاق بسبب جائحة كورونا التي مر بها البلد وإلى انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية، والشكل (3) يوضح نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق ومن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وكالاتي:

الشكل (3) نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق وإلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2020)



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

مؤشر الإنفاق على قطاع الخدمات الصحية في العراق: إن حجم الإنفاق على الصحة يعكس الجهود التي تبذلها الدولة لتقدم هذا المستوى من الخدمات، ولأن الإنفاق بصورة عامة ومنه الإنفاق على الصحة بصورة خاصة يتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك فقد تأثر القطاع الصحي بصورة عامة بالتطورات التي مرت على البلاد ما بعد (2003) من عدم استقرار الامن في البلاد، (الحسناوي، 2013: 84)، نستعرض الجدول (4) الذي يوضح مدى التطور الذي طرأ على مؤشر الإنفاق على القطاع الصحي وكالاتي:

جدول (4) نسبة الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الإنفاق وإلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2005-2020)

السنوات	إجمالي الإنفاق (مليون دينار)	الإنفاق على الصحة (مليون دينار)	نسبة الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الإنفاق (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	نسبة الإنفاق على الصحة إلى GDP (%)
2005	26375175	1469086.2	5.57	73533598.6	2.00
2006	38806679	1637696.9	4.22	95587954.8	1.71
2007	39031232	1789216.0	4.58	111455813.4	1.61
2008	59403374	2708934.1	4.56	157026061.6	1.73
2009	55589721	2666786.2	4.80	130643200.4	2.04
2010	70134201	3823056.5	5.45	162064565.5	2.36
2011	78757667	4591914.2	5.83	217327107.4	2.11
2012	105139575	4047971.3	3.85	254225490.7	1.59
2013	119127556	4930391.2	4.14	273587529.2	1.80
2014	115937762	4283254.1	3.69	266332655.1	1.61
2015	82813611	3772844.9	4.56	194680971.8	1.94
2016	73571003	4009530.7	5.45	196924141.7	2.04
2017	75490115	3997396.4	5.30	221665708.5	1.80
2018	80873200	4360175.6	5.39	254870184.6	1.71
2019	111723600	5447030.9	4.88	262917150.0	2.07
2020	84961342	6719766.5	7.91	198774325.4	3.38

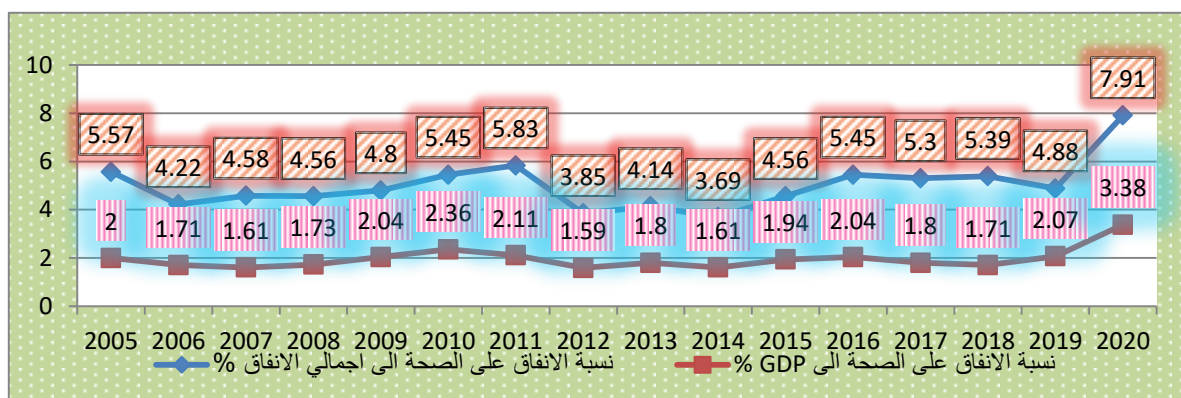
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة الصحة، التقارير الإحصائية السنوية للمدة (2005-2020).

- تم احتساب نسبة الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الإنفاق من قبل الباحثين بموجب الصيغة الآتية: $\frac{\text{الإنفاق على الصحة}}{\text{إجمالي الإنفاق}} \times 100$.

- تم احتساب نسبة الإنفاق على الصحة إلى GDP من قبل الباحثين بموجب الصيغة الآتية: $\frac{\text{الإنفاق على الصحة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$.

يتضح من الجدول (4) انه شهد تذبذباً في حجم الإنفاق على قطاع الصحة، إذ بلغ الإنفاق على القطاع الصحي من مجمل الانفاق الحكومي (1469086.2) مليون ديناراً عام (2005) وشكلت نسبته إلى إجمالي الإنفاق العام (5.57%) وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي حوالي (2.00%)، ثم أخذ بعد ذلك الإنفاق على الصحة بالارتفاع، إذ ارتفع من (1789216.0) مليون ديناراً عام (2007) وكانت نسبة الانفاق على الصحة الى اجمالي الانفاق (4.58%) وإلى الناتج المحلي الاجمالي (1.61%) إلى (4930391.2) مليون ديناراً عام (2013)، وكانت نسبة الانفاق على الصحة الى اجمالي الانفاق (4.14%) وإلى الناتج المحلي الاجمالي (1.80%) ويعود السبب في ذلك إلى رفع العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق، أما في عام (2015) فقد انخفض الانفاق على الصحة إلى (3772844.9) مليون ديناراً، ونلاحظ خلال مدة البحث ان هنالك تذبذباً في الانفاق على القطاع الصحي، ويعود السبب في ذلك إلى سوء الاوضاع الامنية والاقتصادية والصحية، وفي عام (2020) ارتفع إلى (6719766.5) مليون ديناراً حيث شكلت نسبته إلى إجمالي الإنفاق (7.91%)، في حين بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي في السنة نفسها (3.38%) ويعود هذا الارتفاع في الإنفاق على القطاع الصحي إلى جائحة كورونا (كوفيد-19) الذي انتشر في البلاد، ونستعرض من خلال الشكل (4) نسبة الانفاق على القطاع الصحي إلى إجمالي الإنفاق وإلى اجمال الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2005-2020).

الشكل (4) نسبة الانفاق على الصحة إلى إجمالي الإنفاق وإلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2020)



المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

المبحث الثالث / تحليل أثر العلاقة بين النمو الديموغرافي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في الاقتصاد العراقي (2005 – 2020).

1- تحليل العلاقة بين النمو الديموغرافي للسكان والإنفاق على التعليم في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020): يُعدّ النمو السكاني العامل الاساسي في زيادة حصة الانفاق على التعليم من الانفاق العام في الاقتصاد العراقي، اذ ان اي زيادة في اعداد السكان تقابلها زيادة في الانفاق على التعليم، وذلك لمواجهة اعداد الطلاب المتزايدة نتيجة النمو الديموغرافي للسكان (مهدي وعلياء، 2016: 591)،

والجدول (5) يبين العلاقة بين النمو الديموغرافي من جهة والانفاق على التعليم من جهة اخرى وكذلك معدل التغير في عدد السكان والانفاق على التعليم في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020).

جدول (5) تطور النمو الديموغرافي للسكان والإنفاق على التعليم في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

السنوات	عدد السكان (نسمة)	معدل التغير في عدد السكان %	الانفاق على التعليم (مليون دينار)	معدل التغير في الانفاق على التعليم %
2005	27962968		1472788.2	
2006	28810441	3.03	2051914.3	39.32
2007	29682080	3.03	2728653.1	32.98
2008	30577798	3.02	4943189.8	81.16
2009	31664466	3.55	5267519.6	6.56
2010	32400205	2.32	6617860.1	25.64
2011	33088782	2.13	9300539.0	40.54
2012	33725178	1.92	8530552.7	(8.28)
2013	34304693	1.72	9597575.1	12.51
2014	34819301	1.50	9683126.8	0.89
2015	35212600	1.13	8988200.6	(7.18)
2016	36169123	2.72	9677943.0	7.67
2017	37139519	2.68	10128545.8	4.66
2018	38124182	2.65	11856906.3	17.06
2019	39127889	2.63	12430855.8	4.84
2020	40150174	2.61	7888929.2	(36.54)

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الخاص بالتعليم، للمدة (2005-2020).

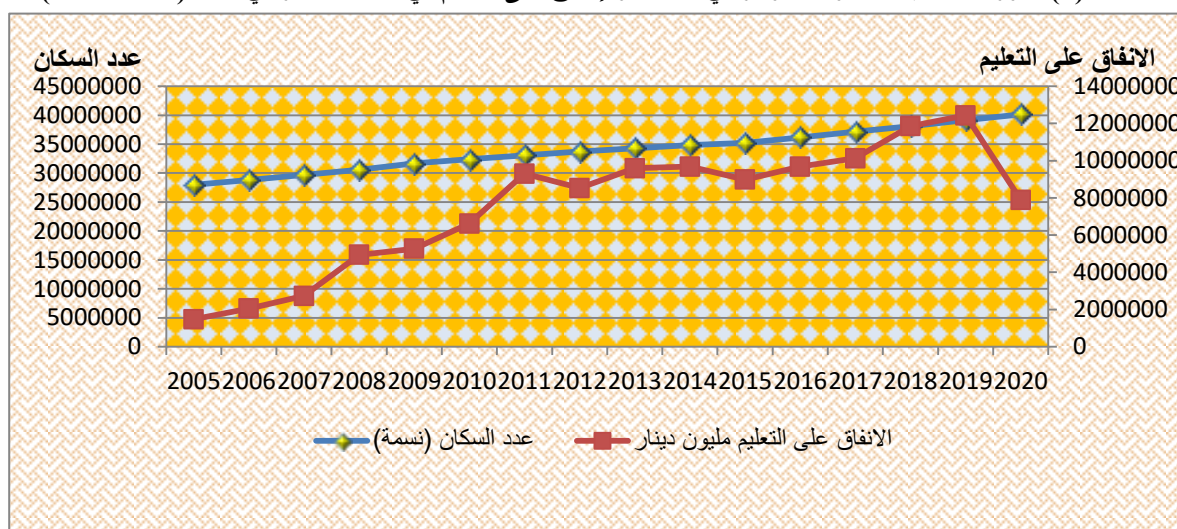
- تم احتساب معدل التغير السنوي بموجب الصيغة الآتية: $R = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}} \times 100$ إذ أن R: معدل التغير السنوي، y_t : قيمة المتغير في السنة الحالية، y_{t-1} : قيمة المتغير في السنة السابقة. (حمود، 2021: 100).

- القيم بين الاقواس سالبة.

يتبين من الجدول (5) إنه كلما زاد عدد السكان كلما زاد الانفاق على التعليم مع وجود بعض التذبذب في الانفاق على التعليم، فقد كان عدد السكان (27962968) مليون نسمة في عام (2005) وكان الانفاق على التعليم (1472788.2) مليون ديناراً، وعندما أصبح عدد السكان (32400205) مليون نسمة عام (2010) زاد الانفاق على التعليم إلى (6617860.1) مليون ديناراً، وكان معدل التغير في عدد السكان (2.32%) ومعدل التغير في الانفاق على التعليم (25.64%) لنفس العام، أي وجود تأثير للمتغيرات الديموغرافية للسكان على الانفاق على التعليم مع وجود بعض التذبذب في الانفاق على التعليم خلال المدة (2005-2020)، أما بعد عام (2014) فقد أخذ الإنفاق على التعليم بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً، فقد انخفض حجم الأنفاق على التعليم إلى (8988200.6) مليون ديناراً عام (2015) وبمعدل تغير سنوي سالب (-7.18%)، نتيجة لسوء الأوضاع الأمنية التي شهدتها العراق خلال تلك المدة، الامر الذي اجبر الحكومة على تخصيص الجزء الأكبر من الإنفاق على العمليات العسكرية، مما أدى إلى انخفاض حجم الانفاق على التعليم، الامر الذي انعكس سلباً على الواقع التعليمي للبلد، ثم اخذ الانفاق على التعليم بعد عام (2016) بالارتفاع من جديد مواكباً الزيادة في عدد السكان نتيجة لتحسن الأوضاع الامنية والاقتصادية في البلاد وكذلك زيادة العوائد النفطية مما كان له تأثيراً واضحاً على الانفاق على التعليم، أما في عام (2020) فقد انخفض الانفاق على التعليم إلى (7888929.2) مليون ديناراً وبمعدل تغير سالب (-36.54%)، ويعزى هذا الانخفاض الى جائحة

كورونا (كوفيد-19) وانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية وتخصيص الجزء الاكبر من الانفاق على الصحة لمواجهة هذا الوباء، وبالرغم من هذا كله فإن نسب الانفاق على التعليم لا ترتقي إلى المستوى الذي يعول عليه في تحقيق التنمية البشرية وهذا وقع التعليم في الاقتصاد العراقي ويظهر ذلك جلياً من خلال تدني الخدمات التعليمية المقدمة الى الطلاب إذ نجد اكثر الطلبة يذهبون إلى المدارس الاهلية، فلا بد من تطور وتحسين الخدمات التعليمية لغرض تحقيق متطلبات التنمية البشرية، بينما اعداد السكان اخذ بالارتفاع ولم تؤثر فيها الاوضاع التي مر بها البلد نتيجة العادات والتقاليد الموجودة والرغبة في انجاب عدد كبير من الاطفال وخاصة في الريف، أما فيما يتعلق بمعدل التغير السنوي للأنفاق على التعليم وعدد السكان فإنه شهد تذبذباً واضحاً خلال المدة (2005-2020) والشكل البياني (5) يوضح تطور الأنفاق على التعليم وعدد السكان في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020).

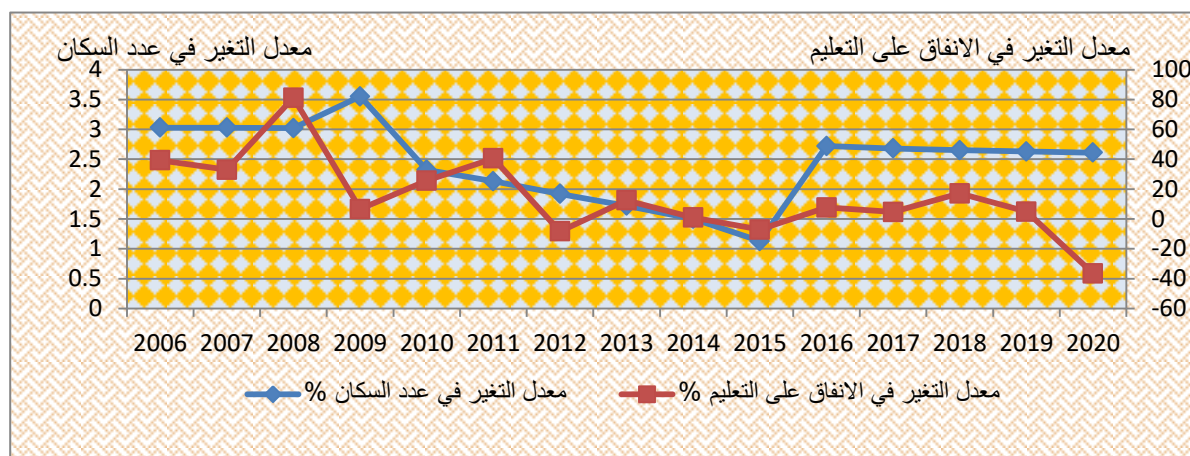
الشكل (5) تطور العلاقة بين النمو الديموغرافي للسكان والإنفاق على التعليم في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)



المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

يلاحظ من خلال الشكل البياني (5) ان الانفاق على التعليم يتأثر بعدد السكان وهذا واضح من خلال اتجاه الرسم البياني بينهما خلال المدة (2005-2020)، والشكل البياني (6) يوضح تطور معدلات التغير السنوي للأنفاق على التعليم وعدد السكان في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020).

الشكل (6) تطور معدلات التغير السنوي للإنفاق على التعليم وعدد السكان في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

2- تحليل العلاقة بين النمو الديموغرافي للسكان والإنفاق على الصحة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020): تتسم العلاقة بين النمو السكاني والإنفاق على الخدمات الصحية بعلاقة إيجابية، إذ ان زيادة عدد السكان تؤدي الى زيادة الإنفاق على القطاع الصحي، ويظهر أثر النمو السكاني على الإنفاق الصحي من خلال توسع دور الدولة في إنفاقها على الخدمات الصحية نتيجة ازدياد اعداد السكان (مهاجر، 2020: 10)، والجدول (6) يبين تطور النمو الديموغرافي للسكان والإنفاق على الصحة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020).

جدول (6) تطور النمو الديموغرافي للسكان والإنفاق على الصحة في الاقتصاد العراقي (2005-2020)

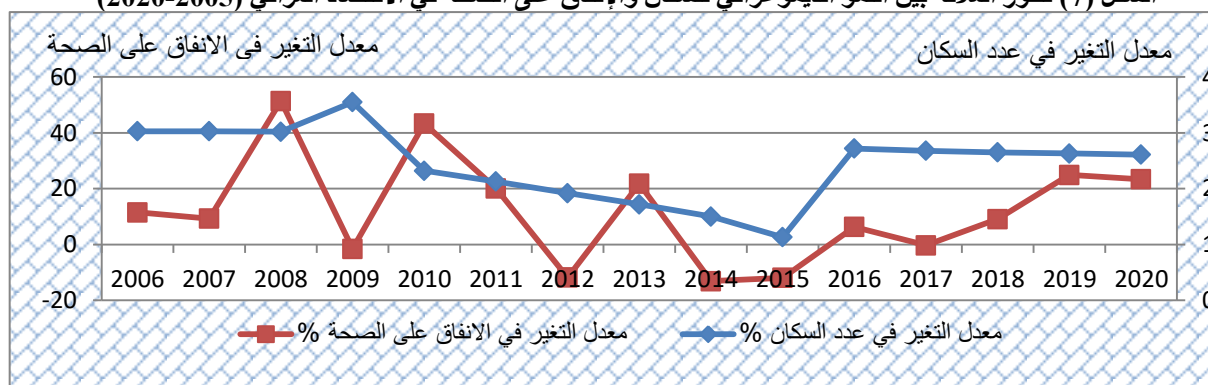
السنوات	عدد السكان (تسمة)	معدل التغير في عدد السكان %	الإنفاق على الصحة (مليون دينار)	معدل التغير في الإنفاق على الصحة %
2005	27962968		1469086.2	
2006	28810441	3.03	1637696.9	11.48
2007	29682080	3.03	1789216.0	9.25
2008	30577798	3.02	2708934.1	51.40
2009	31664466	3.55	2666786.2	(1.56)
2010	32400205	2.32	3823056.5	43.36
2011	33088782	2.13	4591914.2	20.11
2012	33725178	1.92	4047971.3	(11.85)
2013	34304693	1.72	4930391.2	21.80
2014	34819301	1.50	4283254.1	(13.13)
2015	35212600	1.13	3772844.9	(11.92)
2016	36169123	2.72	4009530.7	6.27
2017	37139519	2.68	3997396.4	(0.30)
2018	38124182	2.65	4360175.6	9.08
2019	39127889	2.63	5447030.9	24.93
2020	40150174	2.61	6719766.5	23.37

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة الصحة، التقارير الإحصائية السنوية للمدة (2005-2020).

- تم احتساب معدل التغير السنوي بموجب الصيغة الآتية: $R = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}} \times 100$ إذ أن R: معدل التغير السنوي، y_t : قيمة المتغير في السنة الحالية، y_{t-1} : قيمة المتغير في السنة السابقة. (حمود، 2021: 100). القيم بين الأقواس سالبة.

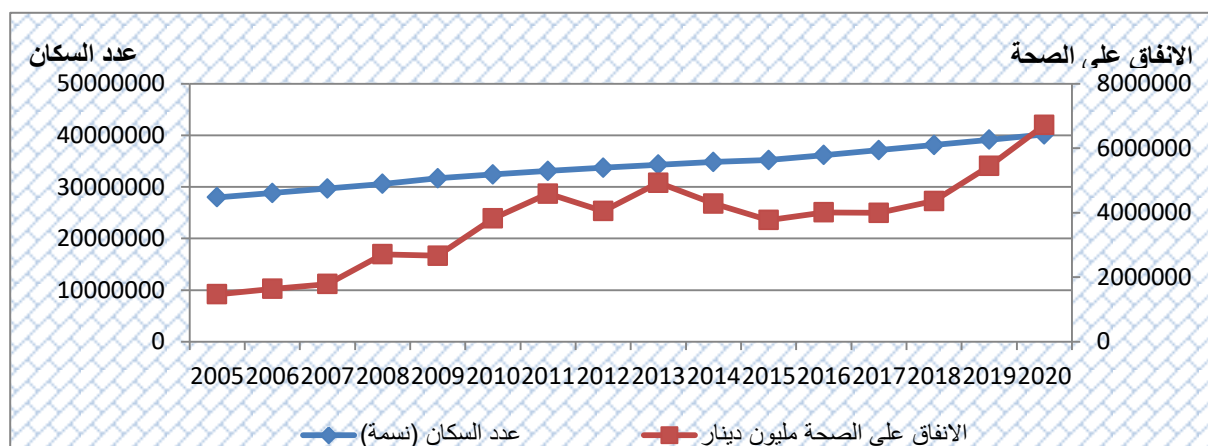
يستدل من الجدول (6) ان هنالك تأثيراً بين عدد السكان والانفاق على الصحة خلال مدة البحث، إذ كان عدد السكان (27962968) مليون نسمة عام (2005) وبلغ الانفاق على الصحة في العام نفسه (1469086.2) مليون ديناراً، ثم اخذ بعد ذلك الانفاق على الصحة بالارتفاع مواكباً الزيادة في عدد السكان إذ ارتفع إلى (1789216.0) مليون ديناراً وكان معدل التغير (9.25%) عام (2007) وكان عدد السكان (29682080) مليون نسمة ومعدل التغير (3.03%)، إلى (4930391.2) مليون ديناراً ومعدل التغير (21.80%) في عام (2013) بعد ان ارتفع عدد السكان إلى (34304693) مليون نسمة ومعدل التغير (1.72%) لنفس العام، أي أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة الانفاق على القطاع الصحي وهذا واضح من خلال بيانات الجدول (6)، إذ ان عدد السكان شهد زيادات متزايدة خلال المدة (2005-2020) وبنسب تغير مختلفة، اما بالنسبة للإنفاق على الصحة فهو الاخر شهد زيادات متزايدة وهذا يؤكد على وجود تأثير للتغيرات الديموغرافية على الانفاق على الصحة، اي ان زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الانفاق على الصحة، نتيجة إلى زيادة عدد المرضى بسبب النمو السكاني وهذا يحتاج إلى زيادة في القطاع الصحي من جميع جوانبه (بناء مستشفيات، وبناء مستوصفات صحية) مما يؤدي إلى زيادة في الانفاق على الصحة، أما بعد عام (2014) فقد أخذ الإنفاق على الصحة بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً، فقد انخفض الانفاق على الصحة إلى (3772844.9) مليون ديناراً عام (2015) ومعدل تغير سالب (-11.92%) تبعاً للأوضاع الاقتصادية والامنية والسياسية التي مر بها البلد خلال تلك الاعوام، ثم اخذ الانفاق على الصحة بعد عام (2018) بالارتفاع من جديد نتيجة لتحسن الاوضاع الامنية والاقتصادية في البلد، فضلاً عن زيادة العوائد النفطية، أما عام (2020) بالرغم من انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية وان العراق اقتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية إلا ان الانفاق على الصحة ارتفع إلى (6719766.5) وبمعدل تغير (23.37%) على حساب قطاعات أخرى لمواجهة جائحة كورونا (كوفيد-19) التي انتشرت في البلاد، إلا ان هذه الزيادات لا ترتقي إلى المستوى الذي يعول عليه في تحقيق التنمية البشرية وهذا واضح من خلال واقع الصحة في الاقتصاد العراقي فلا بد من تطور وتحسين الخدمات الصحية لغرض تحقيق متطلبات التنمية البشرية، بينما اعداد السكان اخذ بالارتفاع ولم تؤثر فيه الاوضاع التي مر بها البلد بسبب العادات والتقاليد والرغبة في انجاب عدد اكبر من الاطفال وخاصتاً في الريف، أما فيما يتعلق بمعدل التغير السنوي للأنفاق على الصحة وعدد السكان فإنه شهد تذبذباً واضحاً خلال المدة (2005-2020) والشكل البياني (7) يوضح تطور الأنفاق على الصحة وعدد السكان في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020).

الشكل (7) تطور العلاقة بين النمو الديموغرافي للسكان والإنفاق على الصحة في الاقتصاد العراقي (2005-2020)



المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

يلاحظ من خلال الشكل البياني (7) ان الإنفاق على الصحة يتأثر بعدد السكان وهذا واضح من خلال اتجاه الرسم البياني بينهما خلال المدة (2005-2020) والشكل البياني (8) يوضح تطور معدلات التغير السنوي للإنفاق على الصحة وعدد السكان في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020). الشكل البياني (8) تطور معدلات التغير السنوي للإنفاق على الصحة وعدد السكان في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020).



المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات: يتبين ان هناك إخفاقات واضحة في خدمات التعليم والصحة في العراق خلال مدة البحث وان معدلات النمو السكاني الحالية تشكل تهديداً امام كفاءة تلك الخدمات وكذلك سوف تؤدي إلى تخفيض حصة الفرد من هذه الخدمات.

- بالرغم من تذبذب معدلات الخصوبة بسبب الاوضاع التي مر بها البلد، لكن هناك اتجاه واضح لارتفاع معدلات الخصوبة في العراق إذا ما قورنت بالبلدان ذات المستوى العالي الخصوبة، إذ ان معدلات الخصوبة في العراق خلال مدة الدراسة لم تنخفض اقل من (3.9)، ويرجع استمرار ارتفاع

معدلات الخصوبة والبطء الشديد في انخفاضها إلى العادات والتقاليد التي تخص الانجاب والزواج المبكر في العراق.

- كان للهجرة الدولية الاثر السلبي على الدولة في تحقيق التنمية البشرية، لان اكثر المهاجرين هم من الكفاءات العراقية وفي مختلف المجالات، ففي القطاع الصحي اشارت بعض احصائيات وزارة الصحة العراقية الى هجرت اكثر من (9000) طبيب من كافة الاختصاصات في السنوات الماضية نتيجة الظروف الامنية التي مر بها البلد، كما ان هجرة الكفاءات كان لها الاثر الواضح على تدهور المؤسسة التعليمية ومركزاتها التنظيمية، بالإضافة الى فقدان الطاقات العلمية والعقول الذكية التي تهاجر إلى الدول المتقدمة بينما كان العراق هو الاحق لمثل هذه الكفاءات في مجال تنمية القطاعات العراقية، فضلاً عن ضياع للموارد البشرية والمادية العراقية التي تم الانفاق عليها في تعليم وتدريب وتأهيل تلك الكفاءات التي حصلت عليها الدول المستقبلية بدون إي مقابل وهذا كله له اثر سلبي في تحقيق التنمية البشرية في العراق.

- إن العلاقة بين معدل التغير في عدد السكان وبين معدل التغير في الانفاق على الصحة والتعليم ومعدل التغير في متوسط نصيب دخل الفرد في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة كانت متذبذبة ارتفاعاً وانخفاضاً، نتيجة الظروف التي مر بها العراق.

- على الرغم من إن للتغيرات السكانية له دور كبير في تحقيق التنمية البشرية في العراق خلال مدة البحث في حالة عدم وجود الفساد المالي والاداري واستقرار الاوضاع الامنية والاقتصادية، إلا إن الواقع اثبت عدم فاعلية التغيرات السكانية على تحقيق التنمية البشرية في الاقتصاد العراقي، وهذا ما يثبت الفرضية التي انطلق منها البحث.

التوصيات:

- يجب تبني استراتيجية وطنية واضحة المعالم وطويلة الاجل، تشجع على ضبط معدلات النمو السكاني في العراق، عن طريق اتخاذ اجراءات تعمل على التنظيم الاسري لأن العراق يعد من البلدان التي تتصف بمعدلات نمو سكاني مرتفع.

- رفع المستوى التعليمي لأفراد المجتمع كافة، من خلال تفعيل قوانين الزامية التعليم من اجل تقليل تسرب الطلبة، وخصوصاً في المراحل الاولى وذلك لأن التعليم يعد من اهم العوامل المؤثرة في التغيرات الديموغرافية للسكان، لان رفع المستوى التعليمي في المجتمع يساهم في زيادة الوعي في ترشيد الانجاب، مما يكون له دور ايجابي على تحقيق التنمية البشرية.

- العمل على استغلال طاقات السكان ورفع كفاءتهم العلمية والصحية والمهنية بما يتماشى مع متطلبات التنمية البشرية المنشود بما يجعل إنتاجيتهم تحقق معدلات نمو اقتصادي تفوق معدلات النمو السكاني.

- يجب الاهتمام بقطاعي التعليم والصحة عن طريق زيادة الانفاق عليهما من الانفاق العام، والاهتمام بالمؤسسات التعليمية للمراحل كافة عن طريق توفير جميع المستلزمات التعليمية الضرورية للطلبة، وكذلك توفير جميع المستلزمات الطبية لقطاع الصحة، لان قطاع التعليم والصحة لهما دور كبير في تحقيق التنمية البشرية.

المصادر:

1- الشديدي، حسين أحمد، (2014)، التوظيف الامثل لفرصة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية)، مجلة المخطط والتنمية المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، مجلد (9)، العراق.

2- الراوي، حسين علي عبد محمد، (1999)، تغير سكان محافظة الانبار وحركاتهم المكانية للمدة (1977-1997)، اطروحة غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق.

3- السعدي، عباس فاضل، (2014)، المفصل في جغرافية السكان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة (2)، عمان، الاردن.

4- U.N, International Migration and Development the concise Report, New York, (1997).

5- محمد، هديل فوزي، (2017)، تحديد أهم العوامل المؤثرة على معدلات النمو السكاني والتنبؤ به في العراق حسب مسح خارطة الفقر ووفيات الامهات لسنة (2013)، بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد، لنيل شهادة الدبلوم العالي في الاحصاء التطبيقي.

6- تقرير العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد، 2013.

7- عطية، عبد القادر محمد، (1999)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، المجلد (1)، الطبعة (1)، الإسكندرية.

8- القصير، إبراهيم خليل سلطان، (2017)، الفساد المالي والاداري وأثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2004-2014)، قدمت لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.

9- الحسنوي، صادق عباس راهي، (2013)، تحليل العوامل المؤثرة في مسارات التنمية البشرية في العراق للمدة (1990-2010). رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.

10- مهدي، صالح دواي، وعلياء، حسين خلف، (2016)، تحليل الهرم السكاني في العراق من منظور التنمية البشرية، مجلة ديالى، العدد (70)، جامعة ديالى، كلية الادارة والاقتصاد.

11- مهاجر، هدى علي، (2020)، النمو السكاني وتأثيره في تنامي الطلب الاستهلاكي في العراق، بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في الاحصاء البيئي.